

التنوع الاقتصادي من خلال الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
Economic diversification through investment in the small and medium enterprises sector in Algeria

د. جامع زهرة¹

Dr. DJAMA Zahra

جامعة البويرة (الجزائر)،

تاريخ الاستلام: 2023/10/01 ؛ تاريخ القبول: 2023/11/02 ؛ تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص :

لا يمكن إنكار أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة فريدة في الاقتصاديات، فهي تولد قدراً كبيراً من الاستثمار والإنتاج والوظائف، ومن ناحية أخرى، تتمتع بقدرة كبيرة على الابتكار والإبداع. لأنها تشكل دعماً للنمو الاقتصادي. ففي الجزائر، ظهر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوائل التسعينيات نتيجة للإصلاحات الاقتصادية الليبرالية. إذ أن إصدار قانون العملة والائتمان لعام 1990 والرفع التدريجي لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية قد جمعا الظروف الموضوعية المؤدية إلى تنمية الاستثمار والشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر. حيث برز الاتجاه نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة كواحد من القطاعات المهمة التي تعتمد عليها الاقتصاديات، وكذلك كبديل استراتيجي للاقتصاديات الريعية التي تعتمد على صادرات النفط كما هو الحال في الجزائر، إذ ستناول في هذه الورقة البحثية كل من واقع قطاع المحروقات وكذا واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر ومدى مساهمة كل منهما في الناتج الداخلي الخام.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، المحروقات، التنوع الاقتصادي، الناتج الداخلي الخام، الجزائر.

Abstract:

It is undeniable that SMEs occupy a unique position in economies, as they generate a large amount of investment, production and jobs, and on the other hand, they have a great capacity for innovation and creativity. Because it supports economic growth. In Algeria, interest in small and medium enterprises emerged in the early 1990s as a result of liberal economic reforms. The issuance of the Currency and Credit Law of 1990 and the gradual lifting of the state monopoly on foreign trade have brought together objective conditions conducive to the development of investment and private SMEs in Algeria. The trend towards small and medium-sized companies has emerged as one of the important sectors on which economies depend, as well as a strategic alternative to rentier economies that depend on oil exports, as is the case in Algeria. In this research paper, we will address both the reality of the hydrocarbons sector as well as the reality of the small and medium-sized enterprises sector. In Algeria and the extent of their contribution to the gross domestic product.

Key words: Small and medium-sized enterprises, fuels, economic diversification, gross domestic product, Algeria.

تمهيد:

في ضوء ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من تغيراتٍ على أكثر من صعيد، احتلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً ريادياً في عملية التنمية الاقتصادية، إذ تعد من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل وفقاً للإمكانيات المتاحة.

¹ المؤلف المرسل: جامع زهرة البريد الإلكتروني: djamaa24zahra@gmail.com

التنوع الاقتصادي من خلال الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وبالنظر إلى أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، فمن الضروري إيلائها جزءاً من الاهتمام، فقطاع المحروقات يستحوذ على النصيب الأكبر من الاهتمام، وبسبب استمرار العجز في الميزان التجاري طيلة الفترة الأخيرة نظراً لانخفاض أسعار النفط، وهو الأمر الذي بات من الضروري التفكير في كيفية معالجته وذلك من خلال إعطاء لقطاعات مهمشة نصيب من الاهتمام ترقباً لأي تغيرات مستقبلية في الجزائر. وفي إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر ظهر الاهتمام بهذه الأخيرة من قبل الحكومة الجزائرية لأنها أدركت أهمية ومكانة النهوض بهذا القطاع في اقتصادها من خلال الإصلاحات الليبرالية والتحول حتى تكفل لها بيئة عمل مواتية، وتوجهها قدماً نحو بلوغ الأهداف التنموية.

- الإشكالية:

من خلال الطرح السابق يمكن وضع الإشكالية التالية: كيف يمكن النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم PME كبديل استراتيجي للتنوع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر؟

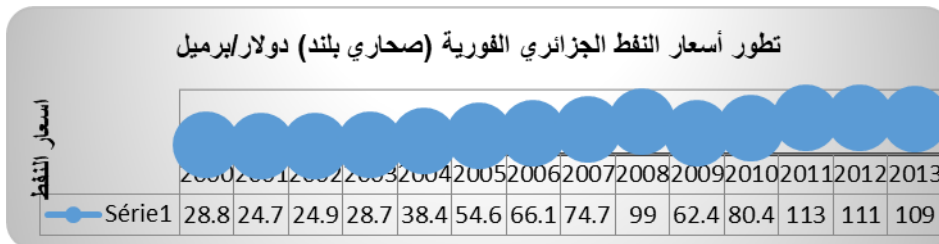
المحور الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر

أولاً: تطور التاريخي لأسعار النفط في الجزائر

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتباره مادة استراتيجية تحقق عوائد مالية ضخمة للجزائر وتشكل المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة، وبالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل 40% من الناتج الوطني المحلي ويساهم بـ 97% من إيرادات الصادرات الجزائرية.¹ وإذا أخذنا الفترة منذ سنة 2000 نلاحظ أن أسعار النفط شهدت تحسناً كبيراً حيث ارتفع متوسط سعر برميل النفط من 28.77 دولار خلال تلك السنة إلى 98.96 دولار سنة 2008 (الشكل رقم 01). وهذه الارتفاعات كانت نتيجة لأسباب اقتصادية، جيوسياسية، ومضاربة نذكر منها:²

- أسباب اقتصادية: ارتفاع الطلب العالمي على النفط عندما تجاوز الاستهلاك العالمي 80 مليون برميل في اليوم سنة 2004، استجابة للتطورات الإيجابية لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي خاصة في عدد من الدول النامية، وفي ظل ازدهار وتجدد الصناعة البترولية، وكذا نتيجة لانخفاض قيمة الدولار العملة التي يسعر بها النفط.
- أسباب جيوسياسية: من أهمها المخاوف المتزايدة في حدوث نقص الإمدادات النفطية نتيجة التوتر في منطقة الشرق الأوسط بسبب الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 والحرب اللبنانية الإسرائيلية والاحتقان الإيراني -العربي بسبب برنامج إيران النووي.
- أسباب مضاربة: السبب الرئيسي لارتفاع أسعار النفط اشتداد المضاربة جراء زيادة تدفق الأموال المضاربة إلى أسواق النفط المستقبلية بعد أن أصبحت ملاذاً لاستقبال الاستثمارات المتزايدة من صناديق التقاعد والمؤسسات المالية نتيجة تطلع المستثمرين لتحقيق عائدات أعلى من تلك الممكن تحقيقها في سوق الأسهم والسندات. أما في سنة 2009 فقد سجلت أسعار النفط انخفاضاً وصل إلى 62,35 دولار للبرميل كمتوسط وذلك نتيجة لأزمة الرهن العقاري الأمريكية والتي كان لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، لكن سرعان ما عاودت الإرتفاع ليلعب متوسط سعر البرميل 80,35 دولار في سنة 2010 ليتجاوز بعد ذلك عتبة 100 دولار حيث بلغ 112,92 دولار، 111,49 دولار و 109,38 دولار كمتوسطات سنوية لسنوات 2011، 2012 و 2013 على التوالي.

الشكل رقم (01): تطور أسعار النفط الجزائري الفورية (صحاري بلند) دولار/برميل



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى:

- معطيات من سنة 2000 إلى سنة 2010: OPEC Annual Statistical Bulletin 2010/2011.

- معطيات من سنة 2011 إلى سنة 2013: OPEC Annual Statistical Bulletin 2015.

أما في سنة 2014 فقد سجلت أسعار النفط انخفاضا كبيرا وصل إلى 62,35 دولار للبرميل في شهر ديسمبر ليصل الانخفاض إلى أن بلغ 52.79 دولار للبرميل سنة 2015.

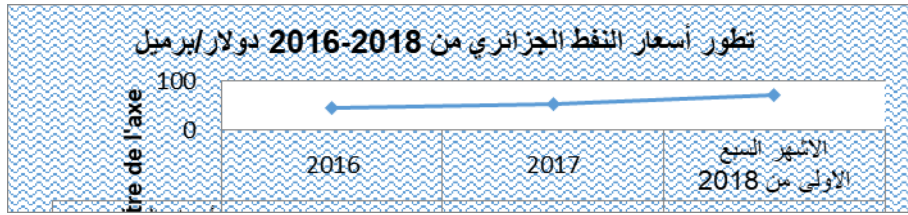
الشكل رقم (02): تطور اسعار النفط خلال سنتي 2014-2015



المصدر: OPEC Annual Statistical Bulletin 2016

واستمر الانخفاض سنة 2016 فقد سجلت أسعار النفط 45 دولار للبرميل كمتوسط، لكن سرعان ما عاودت الارتفاع ليبلغ متوسط سعر البرميل 54 دولار في سنة 2017 و 71.18 دولار خلال السبع أشهر الأولى من 2018.

الشكل رقم (03): تطور اسعار النفط من 2016-جويلية 2018.



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: بالنسبة لـ 2016-2017: تقارير بنك الجزائر 2017؛ بالنسبة لـ 2018: تقارير بنك الجزائر لـ 2018.

ثانيا: مساهمة قطاع المحروقات في مؤشرات الاقتصاد الوطني

1- مساهمة قطاع النفط في الناتج الداخلي الخام

الجدول رقم (01): توزيع الناتج الداخلي الخام على مختلف القطاعات 2015-2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	الثلاثي الاول 2019
الناتج الداخلي الخام	16712.7	17514.6	18594.1	20189.6	5068.3
المحروقات بالقيمة	3134.2	3025.6	3660	4348.7	982
بالنسبة %	18.8	17.3	19.7	21.5	19.4
قطاعات أخرى	12224.7	13093.4	13478.2	14366.7	3749.1
بالنسبة %	73.1	74.8	72.5	71.2	74

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2019

التنوع الاقتصادي من خلال الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم (02): يوضح التغير السنوي بالنسبة المئوية %

السنوات	إجمالي الناتج الداخلي	المحروقات	قطاعات أخرى
2015	-3%	-32.7%	7.9%
2016	4.8%	-3.5%	7.1%
2017	6.2%	21.0%	2.9%
2018	8.6%	18.8%	6.6%

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2019

يتضح من الجدول رقم (02) العلاقة القوية بين أسعار البترول وإجمالي الناتج الداخلي حيث أدى الارتفاع المتواصل في أسعار البترول إلى ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي.

2- مساهمة قطاع النفط في الصادرات: قبل التطرق لعرض تطور الصادرات النفطية نتطرق أولا لتطور الصادرات في الجزائر.

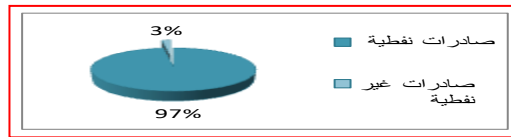
الجدول رقم (03): تطور الصادرات في الجزائر (2005-2018) الحجم بالمليار دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2017	2018
الصادرات	46.3	54.7	60.5	78.5	45.1	57.0	71.74	64.43	59.9	18.9	35.19	41.1
ت	3	4	9	9	8	9			9	1		6

المصدر: بتصرف بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر وعلى المركز الوطني لمعلومة إحصائيات الجمارك.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصادرات الجزائرية عرفت فائضا سنة 2008 بقيمة 78.59 مليار دولار، ولقد كانت لصادرات المحروقات فرصة الأسد أين وصلت إلى 77.19 مليار دولار بنسبة 98.70 % وذلك راجع لارتفاع سعر البرميل إلى 98.96 دولار للبرميل، كما عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا وصل إلى 45.18 مليار دولار في سنة 2009 وذلك نتيجة انخفاض صادرات المحروقات حيث كانت قيمتها 44.41 مليار دولار واستمر هذا الانخفاض بين الصعود والنزول إلى أن وصل إلى 18.91 سنة 2015، وذلك لانخفاض سوق النفط، وهنا يمكن القول أن صادرات الجزائر تسيطر عليها صادرات المحروقات بنسبة تفوق 97%، بينما الصادرات خارج المحروقات فقد كانت مساهمتها بسيطة لا تتعدى 3% طيلة الفترة المدروسة. وفيما يلي نتطرق إلى مساهمة قطاع النفط في الصادرات. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (04): حجم الصادرات النفطية بالنسبة للصادرات الكلية



المصدر: بتصرف بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر وعلى المركز الوطني لمعلومة إحصائيات الجمارك.

ونتيجة لارتفاع أسعار النفط، ارتفعت معه قيمة الصادرات من المحروقات. فإذا أخذنا السنوات القليلة الماضية السابقة للأزمة النفطية نجد أن قيمة الصادرات من المحروقات ارتفعت من 44128 مليار دينار سنة 2009 إلى 69804 مليار دينار سنة 2012 كما يبينه الجدول رقم 05، لتشهد بعد ذلك قيمة صادرات المحروقات انخفاض إلى 62960 مليار دينار سنة 2013 ثم إلى 60304 مليار دينار سنة 2014 لتعرف بعدها انخفاضا حادا وصل إلى 33081 مليار دينار سنة 2015 و27917 مليار دينار سنة 2016، ويرجع هذا الانخفاض لازمة النفطية التي عرفت الجزائر نهاية سنة 2014 والتي كانت نتيجة لعدة أسباب:³

فعلى جانب العرض اكتسبت ثلاثة من العوامل أهمية خاصة:

د. جامع زهرة.

- **الزيادة المفاجئة في إنتاج النفط داخل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك):** ويرجع أحد أسباب هذه الزيادات إلى تعافي إنتاج النفط بوتيرة أسرع من المتوقع في بعض البلدان أعضاء أوبك، بما فيها العراق، وكذلك ليبيا في بعض الأحيان، بعد انقطاعها وتراجعها في وقت سابق.

- **زيادة الإنتاج خارج منظمة أوبك:** برغم اتساق هذه الزيادات إلى حد كبير من التوقعات في النصف الثاني من 2014، فقد فاقت التوقعات في 2013 ومطلع 2014، وبوجه عام ارتفع الإنتاج خارج أوبك بنحو 1,3 مليون برميل يوميا في 2013 وبما يزيد على 2 مليون برميل يوميا في 2014، وترجع معظم الزيادات في العرض إلى تزايد الإنتاج في أمريكا الشمالية يتصدره إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.

- **تحول غير متوقع في دالة العرض داخل أوبك:** قررت البلدان أعضاء أوبك في نوفمبر 2014 ألا تخفض الإنتاج استجابة لبدء توافر عرض موجب من التدفقات الصافية (الفرق بين الإنتاج العالمي والاستهلاك العالمي). وبدلا من ذلك، قررت الحفاظ على المستوى المستهدف من إنتاجها الجماعي وهو 30 مليون برميل يوميا برغم تزايد مخزون النفط (المقترن بالعرض الموجب من التدفقات الصافية).

وعلى جانب الطلب: تباطأ نمو استهلاك النفط على مستوى العالم كثيرا خلال عام 2014 إلى نحو 0.7 مليون برميل (زيادة مقدارها 0.75% من عام 2013) أي حوالي نصف النمو الذي تحقق في 2012-2013. ويرجع هذا التباطؤ في الأساس إلى تراجع الاستهلاك من جديد في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بصفة رئيسية في أوروبا والمحيط الهادي) بعد زيادة الاستهلاك بصورة غير عادية في 2013 (أخذ الطلب على النفط في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتراجع بوجه عام منذ 2005). وظل نمو استهلاك النفط في اقتصاديات الأسواق الصاعدة منخفضا فبلغ نحو 1.1 مليون برميل يوميا (زيادة مقدارها 2.5% عن العام السابق) لكنه وفر صافي نمو الاستهلاك بأكمله.

الجدول رقم (04): تطور قيمة صادرات المحروقات في الجزائر من سنة 2009 إلى 2018

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات المحروقات	44128	55527	71427	69804	62960	60304	33081	27917	33203	38953

المصدر: بتصرف بالاعتماد على النشرة الإحصائية رقم 30، جوان 2015، ص 27، والنشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص 28، لبنك الجزائر.

3- مساهمة قطاع النفط في الميزان التجاري: عرف الميزان التجاري والذي يُمثل الفرق بين الصادرات والواردات تراجعاً في قيمته خلال السنوات الأخيرة إلى أن وصل للعجز في سنة 2015 وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي⁴:

الجدول رقم (05): تطور الميزان التجاري في الجزائر (2005-2018)

النجم بالمليون دولار

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*
الصادرات خارج مجال المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	2063	1780	1930	2830
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	35724	28246	33261	38338
مجموع الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	37787	30026	35191	41168
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51501	47089	46059	46197
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	11065	4306	-3714	-17063	-10868	-5029

المصدر: المركز الوطني لمعلومات إحصائيات الجمارك.
نتائج مؤقتة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الميزان التجاري خلال السنوات الأولى من الدراسة كان في تدبذب بين الارتفاع والانخفاض بنسب متفاوتة، إلى أن بدأ في الانهيار في سنة 2014، ووصل إلى تسجيله لعجز سنة 2015، وهذا يتزامن مع انهيار

التنوع الاقتصادي من خلال الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أسعار النفط مما أدى إلى تراجع إيرادات الصادرات لهذه الأخيرة. وهذا أيضا انعكس بالسلب على ميزان المدفوعات وهذا ما سنوضحه في العرض التالي:

4- مساهمة قطاع النفط في ميزان المدفوعات: يعتبر قطاع النفط أحد أهم مصادر العملات الصعبة في ميزان المدفوعات وتقاس الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات داخل الدولة من خلال حوصلة الإيرادات النفطية.

الجدول رقم (06): يوضح ميزان مدفوعات الجزائر

توقعات	تقديري	فعلي	
**2020	**2019	*2018	2017
-14.1	-14.6	-15.0	-16.5
38.0	37.2	36.5	34.0
-52.1	-51.8	-51.5	-50.5
-9.4	-9.2	-9.0	-8.8
3.4	3.3	3.2	3.0
-20.1	-20.5	-20.8	-22.3
-6.8	-7.3	-8.0	-9.7
-9.7	-10.2	-11.0	-13.1

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العربي، تقرير يصدر عن صندوق النقد العربي، الإصدار التاسع، أبريل 2019.

يتضح من خلال الجدول أعلاه استمرار العجز في ميزان المدفوعات في الجزائر وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى استمرار العجز المسجل في الميزان التجاري الذي كنا وضحناه في الجدول السابق. كما يتضح من خلال الجدول أن الميزان الجاري سجل عجزا في سنة 2017 إذ سجل قيم سالبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مؤديا إلى انخفاض قوي لإيرادات صادرات المحروقات (الجدول رقم 06) 2015 بنسبة 33080.6 وهذا يعود لاختيار أسعار النفط، في وقت سجلت فيه الواردات ارتفاعا طفيفا (4%)، وكذا يتضح من خلال الجدول تراجع طفيف في عجز الخدمات، أما بالنسبة لصافي التحويلات الجارية فكانت مستقرة نوعا ما.

الجدول رقم (07): يوضح تطور الإيرادات من صادرات المحروقات في الجزائر للفترة 2015-2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
					الثلاثي الأول الثلاثي الثاني الثلاثي الثالث
	33080.6	27917.5	33202.8	38952.6	2548.2 3522.3 2762.5

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2019

ثالثا: عواقب اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات:

رغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر لخروج من دائرة الاقتصاديات الربعية إلا أن المحروقات ظلت تشكل المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه الجزائر لتلبية حاجياتها، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري مرهونا بتقلبات أسعار المحروقات وأزماتها، ورغم تعدد التقلبات التي تشهدها أسعار المحروقات إلا أن أهم أزمة شهدتها هذه المادة وكان لها أثر كبير على الاقتصاد الجزائري هي أزمة 1986، حيث نتج عنها تحولات اقتصادية جوهرية نتيجة العجز الذي شهدته الميزانية العامة الذي لم تقتصر اثره على الجانب الاقتصادي والمتمثلة في اللجوء إلى المديونية اثر الأزمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام 1986 وانحيار سعر البرميل الواحد ووصله أقل من 13 دولار للبرميل مما أدى إلى انخفاض العوائد 6589.45 مليون دينار خلال نفس السنة، أما ميزان المدفوعات فقد سجل هو الآخر عجزا قدره 15 مليار دج، بعد التعافي الطفيف الذي شهدته الأسواق العالمية، عاودت بوادر الأزمة للظهور مطلع 1998 حيث انخفضت الأسعار إلى ما دون 13 دولار للبرميل مما أدى إلى هبوط كبير في الإيرادات العامة يقدر بـ 2.871 مليون دولار حيث سجلت الميزانية العامة عجزا قدر بـ 1.849 مليون دولار. فقد أدى الانخفاض المستمر في إنتاج النفط الخام بشكل عام وذلك نتيجة الاستنزاف الهائل لهذه الثروة غير المتجددة، إذ تتراوح كميات الإنتاج خلال سنة 2008 إلى غاية منتصف 2009 ما يقارب 1400 ألف برميل ليشهد هذا الإنتاج انخفاضا مستمرا مع مطلع الألفية يقارب 1150 ألف برميل سنة 2016 ورغم أن ارتفاع الأسعار في السوق الدولية خلال تلك المرحلة قد غطى على نقص الإنتاج إلى أن تفاقم بمجرد أن بدأ انحيار الأسعار بداية 2014⁵، وتستدعي هذه الوضعية إيجاد بدائل لمصادر الدخل تقربا لاختيارات أسعار البترول

المحور الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تفرد كل دولة بتعريف خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى مع حجم نموها الاقتصادي والمعايير المعتمدة من قبل خبراءها، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة، ولقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعرفها ومن أهم هذه المعايير: معيار العمالة، معيار رأس المال، معيار الحصة السوقية، معيار الإنتاج معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة، ولكن أكثر المعايير شيوعاً هو عدد العاملين بها، وفيما يلي سوف نتطرق إلى بعض التجارب الدولية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1 - في الدول العربية:

الدولة	حجم المؤسسة	عدد العمالة	معايير أخرى
الأردن	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة. مؤسسات كبيرة.	ما بين (1-4) عامل. ما بين (5-9) عامل. أكثر من 50 عاملاً.	-
سلطنة عمان	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة. مؤسسات كبيرة.	ما بين 10-100 عامل. أقل من 10 عمال. ما بين 10-99 عاملاً.	لا تتجاوز مبيعاتها السنوية 25 ألف ريال عماني. مبيعاتها السنوية ما بين 25 ألف إلى 250 ألف ريال عماني. مبيعاتها السنوية 250 ألف - 1 مليون و 500 ألف ريال عماني.
مصر	مؤسسات صغيرة.	أقل من 50 عامل.	رأس المال ما بين 50 ألف جنيه إلى مليون جنيه مصري.
السعودية	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة.	ما بين 1-20 عمال. ما بين 21-100 عاملاً.	لا يزيد رأس المال المستثمر على 20 مليون ريال.

المصدر: غربي حمزة، قمان مصطفى، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أفريل 2012، نقلاً عن منظمة العمل العربي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 23 فيفري-1 مارس 2008، ص: 13-15.

2- في بعض الدول الأوروبية:

الدول	نوع المؤسسة	عدد العمال	معايير أخرى
الو.م.أ.	مؤسسة مصغرة. مؤسسة صغيرة. مؤسسة متوسطة. مؤسسة كبيرة.	ما بين 01-09 عامل. ما 10-199 عامل . من 200 إلى 499 عاملاً. من 500 عاملاً فأكثر.	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
اليابان	المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي الفروع النشاط الاقتصادي. مؤسسات التجارة بالجملة. مؤسسات البيع بالتجزئة والخدمات.	300 عامل أو أقل 100 عامل أو أقل. 5 عامل أو أقل	معايير راس مال المستثمر: مليونين أو أقل 30 مليونين أو أقل. 10 مليونين أو أقل.
فرنسا	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة. مؤسسات كبيرة.	من 20 إلى 49 عامل وكذلك من 1 إلى 49 عاملاً. من 50 إلى 249 عاملاً. من 1 إلى 249 عاملاً.	-

المصدر: شريف غياط، سهام بوفلفل، اسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة الفقر مع الإشارة لتجارب بعض الدول، ملتقى صفاقس الدولي حول المالية الإسلامية، 2013، جامعة صفاقس.

3- في الجزائر:

لقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث أشارت الجريدة الرسمية:

المادة الخامسة: أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 25-200 عامل ورقم أعمالها بين مليون و02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100-500 مليون دينار.

التنوع الاقتصادي من خلال الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المادة السادسة: تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 10 و40 عامل ورقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون دينار. تستوفي معايير الاستقلالية، أي لا تملك مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المادة السابعة: تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين 01 و09 عمال، تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار⁶.

الجدول رقم (08): يوضح حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

نوع المؤسسة		عدد العمال		رقم الاتصال		مجموع الحصيلة السنوية	
		حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
صغيرة		01	09	01 مليون دج	20 مليون دج	1 مليون دج	10 ملايين دج
صغيرة		09	49	20 مليون دج	200 مليون دج	10 ملايين دج	100 مليون دج
متوسطة		50	250	200 مليون دج	02 مليار دج	100 مليون دج	500 مليون دج

المصدر: القانون رقم 10-18 المؤرخ في 12-2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، ص: 06.

ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية⁷

أ- **مساهمة المؤسسات الصغيرة في توفير مناصب الشغل:** تتيح المؤسسات الصغيرة العديد من فرص العمل وتستقطب العمالة ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الكبرى، وهذا ما يخفف من العبء على ميزانيات الدول. وقد أشارت دراسات الجدوى لهذا النوع من المؤسسات إلى انخفاض تكلفة فرص العمل في هذه الصناعات مما يعني قدرة تلك المؤسسات على إتاحة فرص عمل أكثر من غيرها. كما أنها تستخدم فنونا إنتاجية أكثر كثيفا للعمل ومن هنا تتميز بارتفاع نسبة العمل إلى رأس المال. كما أنها لا تحتاج إلا إلى تدريب بسيط وسريع للعامل العادي.

ب- **مساهمة المؤسسات الصغيرة في تعبئة المدخرات:** تقوم المؤسسات الصغيرة باستقطاب فوائد الأموال والمدخرات الصغيرة كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى.

ت- **مساهمة المؤسسات الصغيرة في تنمية الصادرات:** تساهم المؤسسات الصغيرة باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية في التصدير مباشرة وذلك بإنتاج السلع التي تتجه للتصدير. وتنوع هيكل الصادرات عن طريق دعم وتشجيع هذه المؤسسات وتوفير المساعدات الفنية والتنظيمية لها ومدها بالمعلومات عن احتياجات الأسواق الخارجية.

ث- **مساهمة المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة:** تؤدي المؤسسات الصغيرة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدّها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للمؤسسات الكبيرة. وعندما يكون الطلب محدودا على إحدى المنتجات يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير، وبالتالي يصبح من الضروري وجود المؤسسات الصغيرة، محدودة الحجم بجوار الصناعات الكبيرة من أجل تنويع الهيكل الصناعي. حيث إن إقامة تجمعات تضم المؤسسات الصغيرة تؤدي إلى التكامل الأفقي والرأسي سواء في المجالات الفنية أو الإنتاجية أو التسويقية. ففي اليابان مثلا تتبع الشركات الكبيرة العملاقة نظاما يعرف باسم نظام الشركات التابعة satellite

system حيث تخطط الشركة الأم نفسها بعدد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، تقوم بمدّها بكل مستلزماتها من المواد والأجزاء المصنعة وغيرها من مستلزمات الإنتاج، وفق مواصفات وإجراءات محددة، وجداول زمنية غاية في الدقة والانضباط.

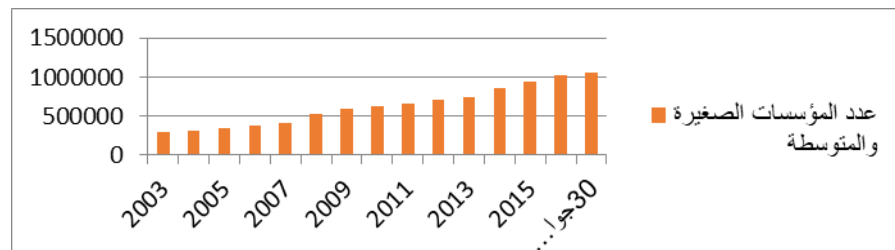
ج- **مساهمة المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقليمية:** تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة خاصة الصناعات التقليدية والحرف بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى. إن المؤسسات الصغيرة بما تتميز به من ندرة على التوطن والانتشار الجغرافي يمكن أن تلعب دورا كبيرا في التنمية الإقليمية وجعلها تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها. فهي تتطلب القليل من البنية الأساسية وخاصة الصناعات التقليدية منها، وهي قادرة على تصريف منتجاتها في الأسواق الصغيرة المتجاورة ومتطلباتها حتى تكون عادة محدودة، فضلا عن أنها قادرة على الاستفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى ومن الضروري أن نؤكد على أن دور المؤسسات الصغيرة في التنمية يجب أن يحدد في الإطار العام لدور القطاع الصناعي في التنمية وليس في معزل عنه⁸.

وتجدر بنا الإشارة إلى الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر هذا الأخير من أهم روافد التنمية الاقتصادية فهو يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، وفيما يلي جانب من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة بعد أخرى نجاحها وفعاليتها خاصة في مواجهة مشكلة البطالة، مما جعل الحكومة الجزائرية تتأكد من ضرورة التوسع في تطبيق هذا الإجراء وتوفير له مختلف الإمكانيات والتسهيلات اللازمة. تشير إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAC) أنه سنة 2003 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها حوالي 190000 والتي ساعدت على توظيف حوالي 538000 عامل، وعددها سنة 2006 وصل إلى 376767 مؤسسة تشغل ما يزيد عن 1.252.707 عامل⁹. كما تفيد الأرقام المسجلة خلال سنة 2010 أنه تم إنشاء حوالي 31578 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وبهذا ارتفع عددها الإجمالي إلى 619072 مؤسسة مقابل 587494 مؤسسة سنة 2009، حيث تقدر نسبة الزيادة السنوية 2010/2009 ب 5.38%، وقد سمحت هذه الزيادة بخلق حوالي 79102 منصب شغل جديد، وبذلك أصبح عدد المناصب 1625686 مقابل 1546584 منصب شغل لسنة 2009¹⁰. أما سنة 2017 فقد وصل عدد العمال الموظفين لـ 2601958 عامل سنة 2017، كما يساهم في الصادرات بحوالي 23 مليون دولار والواردات بحوالي 18 مليون دولار.

ثالثا: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تعد الجزائر من الدول التي انتهجت خيار الاستثمار في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل دعم الاقتصاد الجزائري وتنويع مصادر الدخل والحد من البطالة، خاصة وأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عرفت تطور ملحوظ خلال السنوات الأخيرة وهذا ما يلخصه الجدول التالي:

الشكل رقم (05): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2003-30 جوان 2017.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة.

التنوع الاقتصادي من خلال الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يتضح من خلال قراءتنا للشكل رقم 05 أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر، حيث ارتفع حجم هذه الأخيرة من 288587 مؤسسة سنة 2003 ليصل إلى 1060289 مؤسسة خلال نهاية السداسي الأول من سنة 2017.

ويمكن إرجاع هذه الزيادة المستمرة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع في الساحة الاقتصادية، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلى تنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني¹¹ من جهة ومن جهة أخرى إلى الدور الذي لعبته مختلف أجهزة دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي نذكر منها ما يلي:¹²

1-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1994) حاليا تم دمجها مع وزارة الصناعة والمناجم، 2-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)؛ 3-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)؛ 4-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)؛ 5-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)؛ 6-الوكالة الوطنية للقرض المصغر (ENGEM).

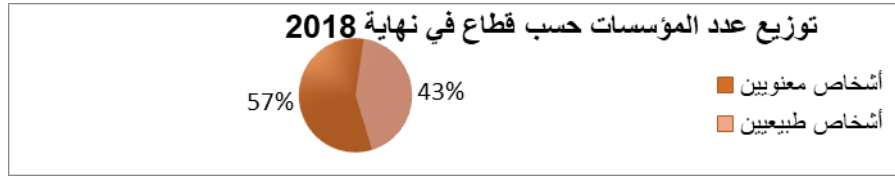
الجدول رقم (09): توزيع عدد المؤسسات حسب القطاع في نهاية 2018

النسبة %	عدد م.ص.م	نوع المؤسسة	
PME الخاصة			1
57.47	628219	الأشخاص المعنويين	
42.55	46469	الأشخاص الاعتباريين	
20.42	223195	1. المهن الحرة	
22.09	241494	2. الأنشطة الحرفية	
99.98	1092908	المجموع 1	
PME العمومية			2
0.02	262	الأشخاص المعنويين	
0.02	262	المجموع 2	
100.00	1093170	المجموع الكلي	

source : République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Les données 1er Septembre 2018, p : 07.

في نهاية 2018 بلغ إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم 1093170، والشيء الملاحظ من خلال الجدول السابق بأن المؤسسات الخاصة تستحوذ على النصيب الأكبر إذ تمثل 99.98 % من عدد المؤسسات، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التابعة للقطاع العام فقد بلغت 262 مؤسسة بنسبة 0.02 فقط من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وهذا ما سنوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): توزيع عدد المؤسسات حسب القطاع في نهاية 2018



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

الجدول رقم (10): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم حسب الحجم

النسبة %	عدد PME	نوع PME
97.7	1068027	مؤسسات مصغرة (تشغل أقل من 10 موظفين)
2.00	21863	مؤسسات صغيرة (تشغل بين 10 و 4 موظفين)
0.30	3280	مؤسسات متوسطة (تشغل بين 50 و 249 موظفًا)
100	1093170	المجموع

source : République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Les données 1^{er} Septembre 2018, p : 08.

يوضح الجدول أعلاه توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والشيء الملاحظ أن المؤسسات المصغرة (TPE) تستحوذ على النسيج الاقتصادي الوطني بنسبة 97.7% في نهاية سنة 2018، وهذا ما يدل على أن معظم المؤسسات الجزائرية هي مؤسسات ناشئة، لتليها في المرتبة الثانية المؤسسات الصغيرة (PE) بنسبة 2%، وأخيرا المؤسسات المتوسطة (ME) بنسبة 0.30%. وهذا ما سنوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم حسب الحجم



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق.

خاتمة:

من خلال دراستنا نخلص إلى استمرار تبعية الاقتصاد الوطني الكاملة لقطاع المحروقات، وأن الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى وقتنا الراهن لم تتجاوز 3%، وهو الأمر الذي يحذر منه الخبراء الاقتصاديون ويؤكدون على ضرورة تنويع مصادر الدخل العام لتجاوزه. حيث تشكل الثروة النفطية المصدر الرئيسي سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يفقد توازنه لصالح قطاع المحروقات، لذا وجب إتاحة فرص لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال دراستنا هذه نستنتج أن العمل على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن يكون كبديل حقيقي لتنويع الاقتصادي خارج المحروقات، وخلصنا في ختام الدراسة بأن الجزائر قطعت شوطا مهما في هذا الخيار

التنوع الاقتصادي من خلال الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الاستراتيجي وبرز هذا من خلال المساهمة المعتبرة لهذا الأخير في التنمية الاقتصادية، لذا بات من الضروري على الدولة الاهتمام بهذا القطاع كقطاع نابض وذلك من خلال دعم الشباب وتحفيزهم نحو الاستثمار وتحسيد أفكارهم على أرض الواقع. الهوامش والإحالات:

- 1 - زغي نبيل: أثر السياسات الطاقوية في الاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012، ص 46.
- 2 - عيه عبد الرحمن: دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية 2000-2011، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، جوان 2011، جامعة ورقلة، ص ص 210-211.
- 3 - صندوق النقد الدولي: أفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن: عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل، أبريل 2015، ص 28. (www.imf.org)
- 4 - http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm
- 5 - سفيان بوقطاية وآخرون، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري - التداعيات والحلول -، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المركز الجامعي ميله، الجزائر، العدد 6، جوان 2018، ص ص 354-355.
- 6 - أحلام منصور، آسيا بن عمر، واقع المؤسسات في الجزائر ووسائل دعمها، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، ديسمبر 2017. ص ص 4 و 5.
- 7 - مفيد عبداللاوي، ناجية صالح، دور مؤسسات "الصناعات التقليدية والحرف" في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - حالة الجزائر، مداخلة تدرج ضمن الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18 و 19 أبريل 2012، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ص-ص: 6-7.
- 8 - فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مرجع سابق، ص 75.
- 9 - التقرير السنوي لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2006.
- 10 www.mipi.dz.consulté le 08/07/2011
- 11 - ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث: جوان 2018، ص 225.
- 12 - نفس المرجع السابق، ص 229.